الأمم المتحدة S/2000/416

مجلس الأمن

Distr.: General
11 May 2000
Arabic
Original: English

الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٤-٨ أيار/مايو ٢٠٠٠

أولا - مقدمة

١ - قام رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/344)، بإبلاغ الأمين العام بأن المجلس قد قرر إيفاد بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد مشاورات فيما بين الأعضاء، اتفق على تكوين البعثة على النحو التالي:

الولايات المتحدة الأمريكية (السفير ريتشارد هولبروك - رئيسا للبعثة)

فرنسا (السفير جون - دافيد لوفيت)

مالي (السفير مختار أوان)

ناميبيا (السفير مارتين أندجابا)

هولندا (السفير أ. بيتر فان والسوم)

تونس (السفير سعيد بن مصطفى)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (السفير جيرمي غرينستوك).

٢ - وقد أرفقت اختصاصات البعثة في الوثيقة S/2000/344).

٣ - وغادرت بعثة مجلس الأمن نيويورك يوم ٢ أيار/مايو وقامت بزيارة وزير خارجية بلجيكا في بروكسل يوم ٣ أيار/مايو وقامت من يوم ٤ أيار/مايو فصاعدا بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا وزمبابوي ورواندا وأوغندا. والتقت البعثة أثناء زيارتها بالرئيس لوران - ديزيريه كابيلا، والرئيس فريدريك ج. ت. شيلوبا، والرئيس روبرت موغابي، والرئيس بول كاغامي والرئيس يوري كاغوتا موسفيني، بالإضافة إلى زعماء الزمرتين التابعتين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) و (كيسانغاني)؛ وأعضاء المجتمع المدني الكونغولي، والزعماء الدينيين وممثلي الأحزاب السياسية؛ واللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا؛ واللجنة العسكرية المشتركة. وقام ثلاثة أعضاء في اللجنة وهم الممثلون الدائمون للمملكة المتحدة وناميبيا وهولندا بزيارة كانانغا، وهي موقع يحتمل أن تنشر فيه المرحلة القادمة من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة مجلس الأمن

٤ - عقدت بعثة مجلس الأمن أثناء زيارتها اجتماعات واضطلعت بأنشطة فيما يلي بيانها.

110500 110500 00-42385 (A)
0042385

الاجتماع مع الرئيس كابيلا

٥ - بتاريخ ٤ أيار/مايو، بعد وصول أعضاء البعثة إلى كينشاسا بوقت قصير، التقى أعضاء البعثة بالرئيس كابيلا. وبعد إيضاح الهدف من زيارة البعثة، أشار السفير هولبروك إلى التقدم الذي تم إحرازه منذ أن كرس مجلس الأمن شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لمشاكل أفريقيا، بما في ذلك اتفاق فصل القوات الموقع يوم ٨ نيسان/أبريل في كمبالا ومؤتمر القمة المصغر المعقود في كينشاسا يوم ٩ نيسان/أبريل، ومؤتمر القمة المصغر المعقود في الجزائر يوم ٣٠ نيسان/أبريل. وذكر السفير هولبروك أن حضور الرئيس كابيلا أثناء سلسلة اجتماعات المجلس في نيويورك قد ساهم مساهمة كبرى في تحقيق ذلك التقدم.

٦ - وأبرز السفراء النقاط التالية فيما أدلوا إلى الرئيس: عندما يقرر الأمين العام، وفقا للفقرة ٥ من القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، أن الظروف متاحة للانتشار، فستكون هناك حاجة إلى الدعم والتعاون الكاملين من جانب الحكومة. كما يتوقع مجلس الأمن أن تقدم الحكومة دعمها الكامل للمنسق المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية، السير كيتوميل مسيري، وأن تيسر الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة عشرات الألوف من المشردين وضحايا القتال. وحثت بعثة مجلس الأمن الرئيس على الموافقة على تبادل الأسرى، الذي تشرف عليه لجنة الصليب الأحمر الدولية. ومضى الأعضاء يقولون إن الوقت قد حان لكي تختار جمهورية الكونغو الديمقراطية بين السلام والحرب. فإذا ما اختارت السلام، فسيقوم المجتمع الدولي بتقديم جميع المساعدات الممكنة، إلا أنه يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقوم بدورها. ومن الطرق التي يمكن من خلالها للحكومة أن تقوم بذلك الدور توفير الضمانات الأمنية وحرية التنقل والوصول الكاملة لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو وإجراء التعديلات اللازمة لسعر الصرف الرسمي وضوابط العملة.

٧ - وذكر الرئيس كابيلا في رده أن زيارة فريق مجلس الأمن تعتبر حدثا يتسم بأهمية ودلالة غير عادية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن التزام حكومته بالسلام، ووعد بتقديم تعاونه الكامل للجهود الكفيلة بإعادة السلام. وأكد الرئيس، أن التعاون بين حكومته وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو يسير حاليا بصورة جيدة للغاية، بفضل قيامه بتعيين مفوض مسؤول عن العلاقات مع البعثة. وذكر رئيس الدولة أنه كان هناك في السابق، قدر ما من عدم الثقة ناشئ من الكيل بمكيالين على ما يبدو، نظرا لأن المجلس قد تحرك للرد على الأزمة في تيمور الشرقية بسرعة أكبر مما فعل في أفريقيا.

٨ - وبعد أن أعرب الرئيس كابيلا عن القلق إزاء هشاشة وقف إطلاق النار دعا إلى التعجيل بنشر المرحلة الثانية من بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. وذكر أن حكومته لن تضع أية عراقيل أمام هذا الانتشار. كما ستواصل حكومته تيسير وصول المساعدة الإنسانية، ما دامت تخطر بها مسبقا.

٩ - وأعرب الرئيس عن بعض التحفظات بشأن برنامج تيسير الحوار الوطني الذي ذكر أنه وضع دون تشاور كاف، ودون إشارة إلى الجدول الزمني الوارد في اتفاق لوساكا. وشدد الرئيس كابيلا على أن الحوار بين الأطراف الكونغولية يعتبر ممارسة ترمي في المقام الأول إلى مشاركة الشعب الكونغولي، ومع ذلك، فهو مستعد لمساعدة المنسق المحايد.

١٠ - وفيما يتعلق بمسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو موضوع ينظر فيه حاليا في مجلس الأمن، انتقد الرئيس كابيلا المجتمع الدولي

لعدم قيامه بإدانة وجود القوات الأجنبية المتطفلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واتهم رواندا وأوغندا وبوروندي بتسديد ثمن الأسلحة بالماس الذي يؤخذ من بلده. وذكر أن من واجب المجلس أن يضع حدا لهذا النشاط بالوسائل السلمية.

١١ - كما وعد الرئيس بدراسة مسألة سعر الصرف وضوابط العملة من أجل المساعدة على كفالة استخدام أموال بعثة الأمم المتحدة في الكونغو ووكالات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكثر الطرق فعالية. وأكدت البعثة أهمية هذه المسألة بالنسبة للأمم المتحدة، وأشارت إلى الآثار التي تترتب عليها في الميزانية.

توقيع اتفاق مركز القوات

١٢ - شهد أعضاء البعثة، بعد اجتماعهم مع الرئيس كابيلا مباشرة، توقيع اتفاق مركز القوات من جانب الممثل الخاص للأمين العام، السيد كامل مرجان، ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ياروديا عبده لاي ندومباسي. وقد جرى الاحتفال بناء على طلب البعثة في قصر الرئاسة بحضور الرئيس كابيلا.

مأدبة غذاء مع مدراء وكالات الأمم المتحدة

١٣ - أثار رئيس البعثة، السفير هولبروك، عددا من النقاط أثناء مأدبة غذاء مع مدراء وكالات الأمم المتحدة العاملة في كينشاسا. وكان من جملة هذه النقاط الحاجة إلى اتخاذ احتياطات ضد تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو موضوع عدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). وذكر السفير هولبروك أنه مترعج جدا لعدم اتخاذ أي خطوات لتحذير الأفراد العسكريين لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو من مخاطر الإيدز، رغم دور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الذي لا ينكر في انتشاره. وذكر أنه يجب القيام فورا بوضع خطة بالتنسيق مع كل بلد من البلدان المساهمة بقوات وإدارة عمليات حفظ السلام وإعلامها. وأشار السفير هولبروك كذلك إلى أن عدد المشردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتجاوز كثيرا عدد اللاجئين وأنه يجب وضع الآليات اللازمة في المكان المناسب لكفالة إيصال المساعدة إلى سائر مجموعات السكان المتأثرين بالحرب.

اجتماع مع ممثلي المجتمع المدني الكونغولي، والجماعات الدينية والأحزاب السياسية الكونغولية

١٤ - في ٥ أيار/مايو، التقى أعضاء بعثة مجلس الأمن مع ممثلين عن المجتمع المدني، والجماعات الدينية والأحزاب السياسية في كينشاسا. ومن جملة وجهات النظر الرئيسية التي تمخضت عنها هذه المحادثات مع الأطراف الكونغولية إلحاح هذه الأطراف على إنشاء هيكل سياسي ديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا امتياز فيه للجهات التي تلجأ إلى العنف المسلح؛ ودعم اتفاق لوساكا والحوار بين الأطراف الكونغولية (رغم اختلاف الآراء بشأن المكان المناسب لإقامته)؛ والحاجة إلى النشر السريع للمرحلة الثانية من بعثة الأمم المتحدة في الكونغو؛ والقلق العميق إزاء الطريقة التي تُستغل بواسطتها الموارد الطبيعية للبلد؛ وانتهاك حقوق الإنسان لأعضاء المعارضة غير المسلحة؛ والقلق حيال تجدد القتال في كيسانغاني بين القوات الأوغندية والرواندية؛ والحاجة إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة المذكورة في اتفاق لوساكا، وتسريحها، وإعادة إدماجها وتوطينها؛ والشواغل الإنسانية؛ والآفاق المستقبلية.

القيام بزيارة إلى كانانغا

١٥ - قام ثلاثة أعضاء في الفريق، وهم السفير أندجابا، والسفير فان والسوم والسفير غرينستوك، بزيارة كانانغا، وهو أحد المواقع الأربعة التي حددت لاحتمال نشر إحدى كتائب البعثة. وعقد الوفد اجتماعا مع حاكم مقاطعة

كاساي الغربية، السيد كلود أندريه لوبايا، والمراقبين العسكريين للبعثة، والممثل المحلي عن اليونيسيف، وغيرهم من المسؤولين لتبادل وجهات النظر. وخلال جولة قصيرة في المدينة، أُخِذ أعضاء البعثة بالحفاوة التي استقبلهم بها المواطنون، وبرغبتهم الجلية في أن يتحقق السلام.

اجتماع مع اللجنة العسكرية المشتركة

١٦ - التقت بعثة مجلس الأمن، فور وصولها إلى لوساكا مساء يوم ٥ أيار/مايو، بأعضاء اللجنة العسكرية المشتركة. ورغم التحضيرات التي تمت، بما فيها توفير النقل الجوي، والضمانات التي قدمت بكفالة الأمن التام، لم يعقد الاجتماع مع اللجنة في كينشاسا كما كان مقررا في الأصل.

١٧ - وأكد رئيس اللجنة العسكرية المشتركة بالنيابة اللواء ت. ج. كازيمبي، المصاعب الجمة التي واجهتها اللجنة منذ بداية تشكيلها، بما في ذلك انعدام التمويل والدعم السوقي، وتحدث بإيجاز عن منجزاتها. كما أثار أعضاء اللجنة العسكرية عددا من الشكاوى بخصوص الطريقة التي وُصفت بها اللجنة في التقرير الثاني للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة في الكونغو (S/2000/330) وذكر اللواء كازيمبي أن دور اللجنة قد وصف بطريقة مضللة. واستشهد بأجزاء التقرير التي تطرقت إلى وضع خطة فض الاشتباك، ودور بعثة الأمم المتحدة في الكونغو في الدعوة إلى عقد اجتماعات اللجنة العسكرية، واقتراح عقد الاجتماعات حالما تستقر اللجنة في كينشاسا، والإشارة إلى غياب الرئيس، اللواء لالاّلي. وقال إن اللجنة العسكرية المشتركة تأمل في نشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو على وجه السرعة وسير الحوار بين الأطراف الكونغولية دون تعثُّر.

١٨ - ثم قام أعضاء من اللجنة العسكرية المشتركة، يمثلون زمبابوي، وأوغندا، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (فرع غوما)، و (فرع كيسانغاني)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا بإثارة نقاط تتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في الكونغو فيما يتعلق بالتدخل في القتال الدائر في كيسانغاني؛ وتوجيه أولويتهم الأولى لاقتناء الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتهم، وليس للاستقرار في كينشاسا؛ والمناخ المناوئ للثوار بسبب حملات الدعاية المؤججة للمشاعر التي تبثها الحكومة عبر الإذاعة؛ وضرورة مناقشة الأطراف الكونغولية لشؤونها فيما بينها ''دون رعاية من أحد''.

١٩ - وردا على ذلك، قال السفير غرينستوك إن القرارات أوضحت المسؤولية الشاملة للمجلس في كفالة إيقاف جميع أعمال القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر السفير لوفيت، أن من حق الأمم المتحدة وواجبها أن تتدخل للمساعدة في إيقاف القتال في كيسانغاني، خصوصا وأنه تسبب في مقتل مدنيين كونغوليين. ووافقت بعثة مجلس الأمن على وجوب قيام بعثة الأمم المتحدة في الكونغو بتوجيه عناية الحكومة إلى ما ينمو إلى علمها من استخدام عبارات ملتهبة وحملات دعاية عدائية.

اجتماع مع الرئيس شيلوبا

٢٠ - التقت بعثة مجلس الأمن مع الرئيس شيلوبا في ٦ أيار/مايو وذكر الرئيس شرطين لا بد من الوفاء بهما، إضافة إلى تنفيذ خطة لفض الاشتباك المؤرخة ٨ نيسان/أبريل، وهما: النشر التام للمرحلة الثانية من بعثة الأمم المتحدة في الكونغو لكفالة عدم إيجاد فراغ في السلطة، ونجاح الحوار بين الأطراف الكونغولية. وفي هذا الصدد، ذكر الرئيس أن الميسِّر المحايد يعاني من عدم توافر موارد مالية كافية.

٢١ - وأثنى السفير هولبروك على الدور الريادي للرئيس شيلوبا، الذي أعرب عن أمله في أن يجعل من ''لوساكا'' مرادفا للسلام في أفريقيا على نفس النحو الذي أصبحت معه

''دايتون'' مرادفة للسلام في البوسنة. وأعرب السفير هولبروك، متحدثا باسم مجلس الأمن، عن قلقه العميق إزاء الحالة في سيراليون، وأمله في إطلاق سراح الجنود الزامبيين هناك على وجه السرعة ودون أن يلحق بهم أذى.

٢٢ - وذكر السفير هولبروك أن نشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو يجري جنبا إلى جنب مع الحوار بين الأطراف الكونغولية. ويتعذر على البعثة، وهي بعثة مراقبة، أن تنجح في مهمتها ما لم يتم إحراز تقدم في المصالحة السياسية فيما بين الأطراف.

٢٣ - وقال الرئيس شيلوبا إن نشوب القتال في كيسانغاني مدعاة للأسف الشديد، إلا أنه ليس مجرد انتهاك لوقف إطلاق النار، من حيث أن البلدان المعنية تعتبر حليفة بالاسم. وقد اتصل بالرئيس كاغامي ولا يزال يحاول الاتصال بالرئيس موسيفيني لاقناعهما بالكف عن متابعة القتال.

٢٤ - وأكد السفير أندجابا والسفير أوان والسفير بن مصطفى إعجابهم وإعجاب مجلس الأمن بالدور الريادي الذي قام به الرئيس شيلوبا لحل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب الرئيس شيلوبا عن تقديره لمجلس الأمن لصب الاهتمام على مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا وعلى حفظ السلام في عام ٢٠٠٠.

٢٥ - وأضاف الرئيس أن أنسب وقت لنشر البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو الآن. وحث بعثة مجلس الأمن على تقديم تقرير إيجابي إلى المجلس وإلى الأمين العام. وقال إن عدم الإسراع بنشر البعثة سيعرض عملية وقف إطلاق النار الهشة لخطر التقويض. وسوف يستلزم ذلك أيضا زيادة الدعم المقدم للميسِّر المحايد.

اجتماع مع اللجنة السياسية

٢٦ - حضرت بعثة مجلس الأمن، في ٦ أيار/مايو، اجتماعا في لوساكا للجنة السياسية برئاسة وزير الدولة الأوغندي للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي، أماما مبابازي، وأعرب الرئيس عن سروره إزاء الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لمشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فوقف إطلاق النار ما زال قائما. كما يجري تنفيذ اتفاق ٨ نيسان/أبريل. ومن المقرر تنفيذ خطة فك الاشتباك عند انتهاء بعثة الأمم المتحدة في الكونغو من انتشارها. ورأت اللجنة السياسية ضرورة نشر البعثة بأسرع وقت ممكن.

٢٧ - وبناء على اقتراح من السفير هولبروك، وافق الاجتماع على مناقشة الحوار بين الأطراف الكونغولية، ونشر البعثة، وعلى أن تناقش لأول مرة، مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة، وتسريحها، وإعادة إدماجها وتوطينها.

٢٨ - وشدد أعضاء بعثة مجلس الأمن على ضرورة إحراز تقدم في المصالحة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا أُريد توطيد وقف إطلاق النار. فالحوار بين الأطراف الكونغولية هو وحده الكفيل بتمثيل وجهات نظر الشعب الكونغولي، الذي يرغب في تحقق السلام من أجل العيش بصورة عادية. وأوضحوا أن مهمة الميسِّر المحايد تتمثل في مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها على تحقيق هذا الهدف، بالتعاون من الحكومة. وذكروا أن البعثة تتابع بنشاط مسألة توفير الموارد المالية للسير كيتوميلي ماسيري، الذي ترك انطباعا إيجابيا جدا لدى مجلس الأمن خلال زيارته الأخيرة إلى نيويورك.

٢٩ - وبعد ذلك، قدم السفير هولبروك ملخصا للخيارات الثلاثة الخاصة بمكان عقد الحوار بين الأطراف الكونغولية، وهي كينشاسا، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أن يكون المكان خارج العاصمة، أو عاصمة أفريقية أخرى.

٣٠ - وذكرت الأطراف الكونغولية الممثلة في اللجنة السياسية عندئذ مختلف الأماكن التي تفضلها، حيث أبدت حركة التحرير الكونغولية رغبتها في أن يعقد في غابوروني أو نيروبي؛ وطلب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) عقده في مكان محايد، بينما قال التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسانغاني) أنه يتعين أن يقترح سير كيتوميلي ماسيري مكانا بالتشاور مع الأطراف الكونغولية. وبينما أشار وزير الخارجية يروديا إلى عدم وجود مشكلة أمنية في كينشاسا، وأكد الدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومة المعترف بها، بجمهورية الكونغو الديمقراطية إنه لم يبد اعتراضا من حيث المبدأ على عقد الحوار في كيسانغاني. (وقد أثارت مسألة الاتفاق الذي سيبرم لاحقا بين رواندا وأوغندا بسحب قواتهما من كيسانغاني وقيام بعثة الأمم المتحدة في الكونغو بالانتشار فيها اقتراحات بإمكانية عقد الحوار هناك.)

٣١ - وعند مناقشة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، تبين أن هناك قدرا محدودا من الاتفاق على حجم المشكلة. إذ يشير رقم تقريبي إلى وجود ٠٠٠ ١٥ عضو تقريبا في الجماعات المسلحة، إلا أنه من الصعوبة بمكان التعرف على أعضاء هذه الجماعات (ويقدر آخرون عددهم بـ ٠٠٠ ٣ أو ٠٠٠ ٣٠). ويرى السفير هولبروك أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في غاية الأهمية لضمان إحلال سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبصفة خاصة في شرقها. ويتعين جمع بيانات أكثر دقة.

٣٢ - وأشار الرئيس إلى أن جميع الأطراف قد أعربت عن استعدادها للدخول في عملية تبادل للأسرى.

٣٣ - وأفصح السفير لوفيت عن عزمه، رهنا بالآراء التي سيعرب عنها المجلس بكامل هيئته، على أن يدعو اللجنة السياسية للاجتماع في نيويورك خلال فترة رئاسة فرنسا في حزيران/يونيه، وربما في منتصف الشهر.

الاجتماع مع الرئيس موغابي

٣٤ - التقت بعثة مجلس الأمن، عند وصولها إلى هراري في ٦ أيار/مايو، بالرئيس موغابي. وقدم السفير أوان إلى الرئيس موغابي موجزا للمناقشات التي أجرتها البعثة في اليوم السابق مع ممثلي المجتمع المدني الكونغولي والقيادات الدينية وممثلي الأحزاب السياسية الكونغولية، في سياق الحوار بين الأطراف الكونغولية. ويبدو مما جرى في هذا الاجتماع، أن الغالبية العظمى ممن شاركوا فيه تحبذ عقد الحوار في داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء أكان ذلك في كينشاسا أو لم يكن، بدلا من عقده في عاصمة أفريقية أخرى. بيد أن الظروف الأمنية تشكل عاملا هاما في هذا الصدد، وكذلك توفر مستوى عال من الدعم من المجتمع الدولي لاشتراك المعارضة غير المسلحة.

٣٥ - وذكر السفير بن مصطفى أنه لا يوجد توافق آراء فيما يبدو بشأن المكان الذي يتعين أن يعقد فيه الحوار بين الأطراف الكونغولية. وقد بدا، في اجتماع اللجنة السياسية الذي انعقد في لوساكا ذلك الصباح، أن هناك اتفاقا على ضرورة عقد الحوار في أقرب وقت ممكن، بالتوازي مع نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، ودون ''رعاية'' أجنبية.

٣٦ - وقام السفراء لوفيت وهولبروك وغرينستوك بإبلاغ الرئيس موغابي بانطباعاتهم بشأن الاجتماعات التي عقدت خلال اليومين السابقين مع الأطراف الكونغولية في كينشاسا ولوساكا.

٣٧ - وقال الرئيس موغابي في رده إن الوقت قد حان لأن تنشر الأمم المتحدة بعثتها، وإلا فإن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستتدهور. وأكد الرئيس بعد ذلك ما ذهب إليه أعضاء مجلس الأمن بشأن أصل الحالة السائدة في كيسانغاني. وقد اتفق تفسيره لتدهور العلاقات بين أوغندا ورواندا مع تفسير الرئيس تشيلوبا.

٣٨ - ويعتبر الحوار السياسي، في رأي الرئيس موغابي، أقل أهمية في هذا الوقت من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، نظرا إلى أن الصراع ما زال يسيطر على عقول الناس، وإلى أن جماعات المتمردين هي من صنع أوغندا ورواندا في المقام الأول.

٣٩ - وبعد ذلك قدم السفير أنجابا إلى الرئيس موجزا لما تم في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة الذي عقد في الليلة السابقة. ولاحظ الرئيس موغابي أن رواندا لا تشعر بالأمان، وأن أية ترتيبات أمنية تتخذ في كينشاسا لن تكون كافية للروانديين. وأثار إمكانية أن تشترك اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو في موقع واحد داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أن يكون هذا الموقع خارج كينشاسا، وربما في لوبمباشي. ولم ير الرئيس سببا لأن يؤدي تأخر تمركز اللجنة العسكرية المشتركة في كينشاسا إلى إبطاء نشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو.

٤٠ - واتفق الرئيس أيضا مع السفير أنجابا في أن الاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر خاطئ. وذكر أن زمبابوي أبرمت اتفاقا مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مُنحت زمبابوي بموجبه منجما لتقوم بتشغيله نظير مساعدتها، لكنه لم ينتج أية كمية من الماس بعد. وقال إن حكومته سوف تتعاون تعاونا كاملا مع أي فريق للخبراء ينشئه مجلس الأمن، وأن ذلك يشمل مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تقع تحت سيطرتها.

الاجتماع مع الرئيس كاغامي (٧ أيار/مايو)

٤١ - أبلغ السفير هولبروك، في ملاحظاته الافتتاحية، الرئيس كاغامي بأن تقرير كارلسون عن دور الأمم المتحدة في الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤، قد نوقش مؤخرا بشكل متعمق في مجلس الأمن. وقد قبل جميع أعضاء المجلس النتائج الواقعية التي توصل إليها التقرير. وكما اعتُرف بأن اتفاق لوساكا يراعي الشواغل الأمنية المشروعة لرواندا.

٤٢ - وبعد أن أثار السفير هولبروك مسألة القتال في كيسانغاني أشار إلى أن الأمم المتحدة قد أعلنت تحميل أوغندا المسؤولية. وقد اقترح الرئيس كاغامي، بعد أن سرد المعلومات الأساسية عن الحالة في كيسانغاني، أن يجري سحب القوات الرواندية والأوغندية معا من المدينة تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تنتشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو مباشرة بموجب مفهوم العمليات الذي وافق عليه مجلس الأمن.

٤٣ - ودعت بعثة مجلس الأمن بعد ذلك رئيس دولة رواندا إلى النظر في سحب بعض قواته من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مشيرة إلى أن جزءا كبيرا من الجيش الوطني الرواندي يعمل في هذا الوقت خارج حدود دولته، وأن وجوده يثير الاستياء في بعض أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يتعارض مع مصالح رواندا. وقد اتهم بعض أفراد هذا الجيش بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ولاحظ الرئيس كاغامي أن هذه الانتهاكات قد وردت بلاغات بحدوثها في كافة أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٤ - وأعلن الرئيس كاغامي عن استعداده للنظر في اتخاذ مثل هذه الخطوة إذا قام جميع المحاربين الآخرين بخطوة مماثلة.

واتجه النقاش بعد ذلك إلى إنشاء آلية لتقريب وجهات النظر ترمي إلى إتاحة الفرصة للأطراف لتخفيض وجودها العسكري بشكل جماعي متوازن، نظرا إلى أنه قد ظهر من المحادثات التي أجرتها البعثة أنهم جميعا يرغبون في ذلك. وأوضح الرئيس كاغامي في هذا السياق أهمية الحوار بين الأطراف الكونغولية لبناء الثقة وترسيخ الأمن وناشد مجلس الأمن أن يدعم هذا الحوار.

٤٥ - ونتيجة لمزيد من النقاش، اتفق الجانبان على إصدار بيان مشترك لحكومة رواندا ولوفد مجلس الأمن. وذكرت حكومة رواندا، في هذا البيان، أنها مستعدة لأن تتحرك بسرعة لتنفيذ انسحاب تدريجي يتفق وخطة فض الاشتباك المؤرخة ٨ نيسان/أبريل، ويتواكب مع البدء في نشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، ولأن تناقش الإفراج الفوري عن جميع أسرى الحرب وتسليمهم إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأبدت الحكومة تأييدها الكامل للسير كيتوميلي ماسيري. ووافقت كل من الحكومة وبعثة مجلس الأمن على الحاجة إلى نزع سلاح أعضاء المجموعات المسلحة التي لم توقع على الخطة وتسريحهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، خاصة القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهاموي، والتعجيل بالمناقشات الإقليمية والدولية التي تهدف لحل هذه المسألة. واتفقت الحكومة وبعثة مجلس الأمن على أن القتال الذي دار أخيرا في كيسانغاني لا يشكل تهديدا لاتفاق لوساكا، رغم أنه يدعو للأسف. واتفق الطرفان على الحاجة العاجلة لإرسال مراقبين عسكريين إلى كيسانغاني للمساعدة في ضمان عدم تجدد مثل هذه الحوادث مرة أخرى.

الاجتماع مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)

٤٦ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع ممثلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، في ٧ أيار/مايو، عقب لقائها بالرئيس كاغامي. وأعرب وفد مجلس الأمن عن قلقه البالغ بشأن القتال الدائر في كيسانغاني بين قوات الدفاع الشعبية لأوغندا والجيش الشعبي الرواندي.

٤٧ - ثم أبلغ وفد مجلس الأمن ممثلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) بإعلان الرئيس موسيفيني والرئيس كاغامي عن رغبتهما في إنهاء القتال والسعي لحل سلمي وكذلك طلبهما بأن تنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو مراقبين عسكريين إضافيين في كيسانغاني للإشراف على وقف القتال بين الطرفين. وذكر الوفد أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو مستعدة للقيام بالتعزيز المطلوب وبالمساهمة في استقرار الوضع.

٤٨ - وبينما وافق التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) على الفكرة، فقد اعترض على الاقتراح الذي يدعو إلى انتقال بعثة الأمم المتحدة في الكونغو بالجو مباشرة من كينشاسا إلى كيسانغاني دون التوقف في غوما. وقد رفضت بعثة مجلس الأمن رفضا قاطعا الشروط التي فرضها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) والتي تقضي بإجبار طائرات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو على التوقف في غوما. وأشارت كذلك إلى اتفاق مركز القوات الذي وقع مؤخرا بين بعثة الأمم المتحدة في الكونغو وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي يسمح بمجرد الإخطار بخطط طيران بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، بدلا من طلبات الإذن التي كانت مطلوبة سابقا. ووافق التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) في النهاية على أن الإخطار يعد كافيا.

٤٩ - وركز الاجتماع كذلك على عدة مسائل تتعلق بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، خاصة مكان انعقاد الحوار بين الأطراف الكونغولية، والموقع المشترك للجنة العسكرية المشتركة وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو في كينشاسا، وإمكانية عقد اجتماع خاص للجنة السياسية في نيويورك في منتصف حزيران/يونيه تقريبا أثناء رئاسة فرنسا لمجلس الأمن.

٥٠ - وفيما يتعلق بمسائل الحوار بين الأطراف الكونغولية والموقع المشترك للجنة العسكرية المشتركة في كينشاسا، رفض ممثلو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) كينشاسا لأسباب أمنية. ولكنهم أوضحوا أن التجمع سوف يوافق على مواقع أخرى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة كيسانغاني وكانانغا ومبويي - ماجي باعتبارها مواقع يمكن فيها إجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية وإيجاد موقع مشترك للجنة العسكرية المشتركة وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو.

٥١ - وأثار السفير فان والسوم الحادثة التي وقعت في موينغا، التي يقال إن ١٥ سيدة قد دفن أحياء خلالها. وكان رد السيد إلونغا من أكثر الردود المذهلة التي استمعت إليها البعثة: (أ) الاتهام ليس صادقا؛ (ب) يتعلق بثلاث سيدات فقط؛ (ج) والجانب الآخر فعل المثل (''كابيلا يقتل عشرات الأشخاص في كينشاسا طوال الوقت'' ("Kabila tue des dizaines de gens à Kinshasa tous less jours"). وأعلن السفير فان والسوم بحزم، بتأييد من الوفد بأكمله، إن هذا الرد غير مقبول. وصرح أعضاء الوفد أنهم سيواصلون متابعة هذه المسألة وطلبوا مزيدا من المعلومات ونبهوا إلى أنهم سيطلبون إلى مجلس الأمن والمنظمات الأخرى مواصلة البحث عن الحقائق. (وفي وقت لاحق، وافقت البعثة على أنه رغم الإبلاغ عن وقوع حوادث أخرى كثيرة من هذا النوع، وأنه ينبغي التحقيق فيها كلها، فإن هذه الحادثة قميئة للغاية بشكل خاص وتتطلب اهتماما خاصا).

الاجتماع مع الرئيس موسيفيني

٥٢ - كرس معظم وقت الاجتماع مع الرئيس موسيفيني، الذي عقد خارج كمبالا في ٨ أيار/مايو، لمتابعة المناقشات التي أجرتها البعثة مع الرئيس كاغامي في اليوم السابق في كيغالي بشأن تجريد كيسانغاني من السلاح.

٥٣ - وخلال المحادثات التي أجريت مع الرئيس موسيفيني اتصلت البعثة كذلك بالرئيسي كاغامي والرئيس موغابي في إطار بيان صدر فيما بعد في ختام المحادثات مع الرئيس موسيفيني. وقام السفير هولبروك بإحاطة الرئيس كابيلا والرئيس موغابي فيما بعد بهذا التطور، الذي اعتبره مؤاتيا.

٥٤ - وفي هذا البيان، أبدت حكومة أوغندا وحكومة أوغندا وحكومة رواندا استعدادهما لسحب قواتهما المنتشرة حاليا في كيسانغاني وحولها إلى مسافة تتفقان عليها في مفاوضات تفصيلية تعقد دون تأخير تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة في الكونغو/اللجنة العسكرية المشتركة. وسيقدم تقرير بنتائج هذه المفاوضات إلى الجلسة القادمة للجنة السياسية التي ستعقد في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٠.

٥٥ - وقدمت كل من حكومة أوغندا وحكومة رواندا ووفد مجلس الأمن توصية إلى الممثل الخاص للأمين العام بأن تنشر بعثة الأمم المتحدة في أقرب فرصة ممكنة في كيسانغاني لتتولى على نحو محايد رقابة المنطقة المجردة من السلاح حول مدينة كيسانغاني ومطاراتها، بمجرد انسحاب الطرفين المعنيين.

٥٦ - وأكد وفد مجلس الأمن مجددا تأييده القوي لاتفاق لوساكا برمته ووجه انتباه الأطراف الموقعة عليه إلى التزامها بتنفيذ الاتفاق بكل جوانبه، وطلب في هذا الإطار من جميع الأطراف احترام هذا الاتفاق الموقع بين حكومتي أوغندا

ورواندا الذي يقضي بتجريد كيسانغاني من السلاح وبعدم اتخاذ أي إجراء في أي ظروف يمكن أن يؤدي إلى انتهاك المنطقة المجردة من السلاح.

الاجتماع مع حركة تحرير الكونغو

٥٧ - رغم أن السيد جان - كلود بيمبا، زعيم حركة تحرير الكونغو، قد تلقى دعوة من بعثة مجلس الأمن لمقابلة أعضاءها في كمبالا، فإنه لم يذهب، محتجا بصعوبات سوقية.

الاجتماع مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني

٥٨ - التقت البعثة بالبروفيسور أرنست وامبا ديا وامبا والوفد المرافق له في مطار عنتيبي لإطلاعه على آخر التطورات. وأبدى السيد وامبا ديا وامبا رأيه إزاء التوتر السائد في كيسانغاني وضرورة إحراز تقدم عاجل في الحوار بين الأطراف الكونغولية الذي ينبغي أن يجري، من وجهة نظره، في كينشاسا.

ثالثا - المسائل الرئيسية التي أثيرت خلال زيارة بعثة مجلس الأمن

الحالة العسكرية والأمنية

٥٩ - استمر سريان وقف إطلاق النار، الذي اتفقت عليه الأطراف في كمبالا كجزء من خطة فض الاشتباك الصادرة في ٨ نيسان/أبريل، خلال زيارة بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. بيد أن هذه الزيارة قد شهدت كذلك اندلاع قتال خطير في كيسانغاني بين القوات الرواندية والأوغندية، رغم الجهود العاجلة التي بذلت على أعلى المستويات لتأمين وقف لإطلاق النار.

٦٠ - ورغم أن المجلس قد لاحظ انتشار الرأي القائل بأن القتال الدائر في كيسانغاني لا يشكل خرقا لاتفاق لوساكا أو لاتفاق ٨ نيسان/أبريل، بالمعنى الدقيق لذلك، فإنه، مع ذلك، تطور شديد الإزعاج. وقد ذكرت التقارير أن حوالي ١٠٠ من المدنيين الكونغوليين قد قتلوا أو أصيبوا أثناء القتال.

٦١ - وقد ساهمت موافقة الرئيس كاغامي والرئيس موسيفيني على اقتراح سحب قواتهما من كيسانغاني بطريقة مشتركة ومتوازنة، تحت إشراف الأمم المتحدة، ونشر وحدات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو على وجه السرعة في هذه المدينة، في تخفيف مصدر كبير من مصادر التوتر المحلي الذي أعاق عملية لوساكا للسلام وتسبب في وفاة وإصابة العديد من المواطنين المحليين، كما ألحق خسائر جسيمة بالممتلكات. ويستحق رئيسا الدولتين الإشادة لموافقتهما على الاقتراح، وعلى بعثة الأمم المتحدة في الكونغو أن تتحرك سريعا لاغتنام هذه الفرصة ما أن يتم التنفيذ.

٦٢ - ووافقت بعثة مجلس الأمن على أن مشكلة نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج للمجموعات المسلحة، بما فيها القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات إنتراهاموي، تحتل جوهر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا لم تحل هذه المشكلة، فسوف يكون من الصعب للغاية استعادة سيادة القانون أو كفالة الأمن في الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعتبر صعوبة هذه المشكلة من الأسباب التي يعزى إليها عدم تكريس قدر يذكر من التفكير لحلها، وذلك رغم أن فريقا عاملا يتبع اللجنة العسكرية المشتركة قد أعد ورقة تمهيدية في هذا الشأن. وما زالت هنالك حاجة لفعل المزيد من أجل مواجهة هذه المسألة المزعجة.

تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة

٦٣ - إن توقيع اتفاق مركز القوات، في احتفال عام واسع حضره أعضاء بعثة مجلس الأمن و الرئيس كابيلا، يمثل تحسنا

كبيرا في العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة هذا البلد، ولا سيما في ضوء التعهدات التي أخذها رئيس الدولة على نفسه تجاه البعثة خلال الاجتماع الذي عقده معها في ٤ أيار/مايو. ومن شأن إزالة العراقيل الإدارية التي تحول دون توسع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ييسر بشكل كبير انتشارها السريع. لذا، فقد حث جميع المتحاورين مع البعثة، دون استثناء، على نشر المرحلة الثانية منها في أقرب وقت ممكن.

٦٤ - وقد تكون موافقة اللجنة السياسية مبدئيا على الاجتماع في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بدعوة من مجلس الأمن عند رئاسة فرنسا له عاملا حفازا لعملية السلام. وقد أعربت بعثة مجلس الأمن عن تقديرها للإسهامات التي تقدمها اللجنة السياسية، في ظل رئاسة قديرة، من أجل تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ولا سيما من خلال اعتمادها لخطة فض الاشتباك في ٨ نيسان/أبريل.

٦٥ - ويبدو أنه لم يحرز نفس القدر من التقدم في المساعي الرامية إلى نقل اللجنة العسكرية المشتركة إلى كينشاسا. فقد كان من الواضح أن بعض أعضاء اللجنة لا ينوون الاجتماع في كينشاسا، ناهيك عن الاستقرار فيها، مهما صدر من التزامات أو اتخذ من ترتيبات لكفالة الأمن فيها. وعلاوة على ذلك، فقد ظلت المشاكل القيادية والتنظيمية والمالية والإدارية تخيم على اللجنة على الرغم من المساهمات الكبيرة لعدد من البلدان المانحة، بما فيها زامبيا، وعلى الرغم من جهود الرئيس بالنيابة، الجنرال كازمبي. غير أن الآراء اتفقت بصفة عامة فيما يبدو على إمكانية الشروع رهنا بقرار الأمين العام في نشر بعثة الأمم المتحدة بمعزل عن الجهود المتواصلة التي تبذل لضمان استقرار اللجنة في موقع مشترك في كينشاسا رغم أن ضمان هذا الموقع ما زال أمرا مستصوبا بالفعل.

٦٦ - وأثارت بعثة مجلس الأمن مع كل متحاور على حدة مسألة الإفراج عن أسرى الحرب، حسبما دعا إليه اتفاق لوساكا. وأعرب جميع الأطراف عن تأييدهم للشروع في هذه الخطوة التي من شأنها أن تساهم في بناء الثقة وتخدم الغايات الإنسانية. وذكرت بعثة مجلس الأمن أنها تتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم العملي في هذا الاتجاه بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

الحوار بين الأطراف الكونغولية

٦٧ - أحاطت بعثة مجلس الأمن علما بالتحفظات التي أدلى بها الرئيس كابيلا فيما يتعلق ببرنامج العمل الذي اقترحه السير كيتوميلي ماسيري، وكذلك بالتعهد الذي قطعه على نفسه بمد يد العون للميسر المحايد. وقد تبين من المشاورات التي أجرتها البعثة أن إحراز التقدم في الحوار بين الأطراف الكونغولية يجب أن يكون مقرونا بنشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو وبتنفيذ الجوانب العسكرية الأخرى لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، لأنهما يعدان مسارين لتحقيق أمن دائم في هذا البلد إلا على هذا النحو.

٦٨ - ولم تتوصل الأطراف الكونغولية إلى اتفاق آراء بشأن مكان إجراء الحوار رغم أن معظم المشاركين فضلوا إجراءه على أرض الكونغو، سواء في العاصمة أو في أي مكان آخر. وترى بعثة مجلس الأمن أن الأطراف الكونغولية هي التي ينبغي لها أن تجد حلا لهذه المسألة بتيسير من السير كيتوميلي ماسيري. لكن نظرا لرغبة الشعب الكونغولي الشديدة في تحقيق السلام، التي اتضحت خلال زيارة قام بها بعض أعضاء مجلس الأمن لكانانغا وخلال الاجتماعات المعقودة مع ممثلي المجتمع المدني، والجماعات الدينية والأحزاب السياسية، فلا ينبغي أن تطول المناقشات بشأن

مكان إجراء الحوار بحيث يتأخر إجراء المحادثات التي ينبغي الشروع فيها في أقرب وقت ممكن.

رابعا – ملاحظات وتوصيات

٦٩ – إن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٤ نيسان/أبريل، رغم أنه يظل اتفاقا هشا حتما، يشكل منطلقا أساسيا هاما لصنع السلام في المستقبل ولا ينبغي التخلي عنه بسهولة. فرغم أن حادث كيسنغاني والانتهاكات المرتكبة في الإقليم الاستوائي تدعو للأسف، فإنها لا ينبغي أن تعتبر سببا لانقطاع الاتصال بين أطراف الصراع الرئيسية المتنازعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذا، فمن الضروري كفالة المتابعة العاجلة. وبما أن نشر المرحلة الثانية من البعثة في حالة الإذن بذلك، سيتطلب عدة أسابيع أخرى حتى تلمس أولى آثاره، فينبغي تعزيز المراقبة العسكرية المؤقتة على وجه السرعة، بما في ذلك عن طريق إقامة اتصالات مباشرة بين مقر بعثة الأمم المتحدة والقادة في الميدان، فضلا عن إجراء رصد سياسي متواصل واتصالات رفيعة المستوى. وقد يمكن التحقق من فض الاشتباك في عدد قليل من المناطق لكن لا يمكن التحقق منه على نحو شامل إلا إذا بلغت المرحلة الثانية من البعثة قوامها في الميدان.

٧٠ – أما ضرورة إنشاء قوة متخصصة لمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه، حسبما يقضي به القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، فلا تحتاج للبرهان. فكل رئيس من الرؤساء الخمسة الذين استشيروا بشأن هذه البعثة دعا صراحة إلى النشر السريع متوجسا من تعذر استمرار وقف إطلاق النار بدونه. إن يأس الشعب الكونغولي، الذي لا يسع البعثة في الغالب إلا أن تتصور مدى معاناته، يتطلب بلا شك ردا دوليا. بيد أن نشر البعثة لا يمكن إلا أن ينفذ في أصعب الظروف السوقية وبتكلفة هائلة وبالنوايا الحسنة للأطراف المتحاربة. وفيما ينبغي كفالة الحماية فورا لقوات حفظ السلام، فإن البعثة لن تكون في وضع يسمح لها بمراقبة الانتهاكات مراقبة عسكرية مستمرة.

٧١ – لذا، فإن قرار الأمين العام بشأن عملية النشر سيكون قرارا صعبا. وتدرك البعثة إدراكا تاما المخاطر التي سيتعين أن تواجهها البلدان التي تسهم بالمراقبين وبقوات الحماية في ظل الظروف الحالية لحفظ السلام في أفريقيا. وهناك دروس يتعين تعلمها من مأساة سيراليون بشأن نشر قوات حفظ السلام قبل أن يصل الصراع إلى مداه. ويشكل تأمين الأمن في الوقت الذي تبدأ فيه عمليات النشر وتوافر تعزيزات فورية عاملين من أهم العوامل في هذا الصدد. كما أنه لا يمكن إيجاد ثقافة للاستقرار والنمو الاقتصادي في أفريقيا دون قيام شراكة بين الأفارقة والمجتمع الدولي في مجال حل النزاعات؛ ومن المحتم أن ينظر إلى القرار الذي ستتخذه الأمم المتحدة بشأن عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك السياق. **ورغم أن التطورات التي حدثت في سيراليون تلقي حتما ظلالها على البعثة الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لها خصائصها الفريدة وينبغي الحكم على عملية حفظ السلام هناك من وجهة نظر موضوعية مجردة. وينبغي ألا يسمح لسيراليون بأن تلبد بالغيوم صفو المجتمع الدولي فيما يتصل بمسؤوليته في جمهورية الكونغو الشعبية وقدرته على التأثير هناك.**

٧٢ – إن على قادة المنطقة أن يتقاسموا جزء من المسؤولية من أجل إعادة الاستقرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوصي البعثة بأن يتحدث الأمين العام، قبل اتخاذ قراره النهائي، مع كل طرف من أطراف لوساكا على أعلى المستويات ويطلب التزامهم الذي لا لبس فيه لمساعدة نشر المرحلة الثانية المزمع من البعثة، ويختبر التزامهم بالمحافظة على وقف إطلاق النار، ويلتمس التزاما راسخا منهم بدعم المرحلة الثانية من البعثة في الميدان

بشتى الوسائل الممكنة. وينبغي للقيادات السياسية، التي تظل هي المسؤولة في آخر المطاف، أن تحتوي التوترات القائمة بين الأطراف، وبين بعض الأطراف والأمم المتحدة، كما لاحظت البعثة.

٧٣ - وفي حالة اتخاذ الأمين العام قرارا بالإيجاب، فسيكون من الضروري أن يتحقق تفاعل بين عمليتي لوساكا والأمم المتحدة على أفضل وجه ممكن. وبموجب القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، ينبغي أن يتألف الهيكل الأساسي لمراقبة وقف إطلاق النار من البعثة واللجنة العسكرية المشتركة على أن تعملا معا في مقر واحد مشترك. ويترك تحديد موقع المقر للمعنيين في مسرح العمليات. ففيما يجب أن تظل كينشاسا هي الاختيار الطبيعي في الوقت المناسب، قد يكون من السابق لأوانه في إطار فض النزاع والمصالحة أن يتم في المستقبل القريب أن تنضم اللجنة العسكرية المشتركة إلى بعثة الأمم المتحدة في الكونغو. ولذلك، فقد يكون من الأفضل أن يقع الاختيار مؤقتا في المرحلة الراهنة على أحد المراكز الإقليمية الرئيسية. وقد تبين للبعثة من خلال اتصالاتها أن ''الموقع المشترك'' يكتسي لدى عدة أطراف دلالات تتجاوز مجرد الاشتراك في مبنى المقر، فإنه يعني الذهاب إلى كينشاسا. ومن ثم، فإن اختيار المدينة يقتضي قرارا من اللجنة السياسية المشتركة لعملية لوساكا.

٧٤ - وينبغي شجب العمل العسكري الذي تم في كيسانغاني والمناطق المحيطة بها خلال زيارة البعثة، من انتهاك واضح لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٤ نيسان/أبريل. وقد سر البعثة أن تقوم بدور هام في ترويج الإعلان المشترك بشأن تجريد كيسانغاني من السلاح، الصادر عن حكومتي أوغندا ورواندا في ٨ أيار/مايو. لكن التنفيذ ما هو كالمعتاد إلا اختبار حقيقي، وقد وردت أنباء مزعجة عن حدوث قصف جديد وتحركات عدائية للقوات على ما يبدو. ويحتاج هذا الاتفاق إلى متابعة عاجلة من قبل الممثل الخاص للأمين العام ومن قبل البعثة. وقد يتعين على هذه المدينة، باعتبارها من أهم المراكز الإقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تضطلع بدور هام في عملية السلام. وحثت البعثة، قبل مغادرتها المنطقة، الممثل الخاص للأمين العام، مرجان، على النظر بسرعة فيما إذا كانت مدينة كيسانغاني المجردة من السلاح ستوفر للأطراف، في ظل السلطة المؤقتة للبعثة في أولى مراحل انتشارها، مرافق مأمونة ومحايدة لتبادل وجهات النظر السياسية والعسكرية. واستعانت البعثة باتصالاتها مع الأطراف لترويج هذا الاقتراح الذي سيؤتي أكله إذا التزمت هذه الأطراف بتعزيز وقف إطلاق النار وبتنفيذ عملية لوساكا بصورة تدريجية.

٧٥ - إن البعثة بعد هذا لا يخامرها أي شك بشأن الأهمية الأساسية لإقامة حوار وطني بشأن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبدون مسار سياسي، ستركز الأطراف حتما على المسار العسكري. وقد شدد جميع الموقعين على اتفاق لوساكا الذين التقت بهم البعثة، كما شدد بمزيد من التأكيد ممثلو الطوائف المدنية والسياسية والدينية الكونغولية الذين لا صلة لهم باستخدام القوة المسلحة، على الحاجة إلى عمل سياسي قوي ومشروع. وخلصت البعثة إلى أنه ينبغي على وجه السرعة متابعة هذا الجانب الرئيسي. وتحتاج عملية التيسير التي يقوم بها السير كيتوميلي ماسيري إلى الحصول فورا على الأموال وعلى الدعم المطلق، ولا سيما من جانب جميع الموقعين على اتفاق لوساكا. وتأمل البعثة أن يقبل الميسر الآن بمزيد من الهمة، وبمساعدة من الممثل الخاص للأمين العام وبدعم نشيط من مجلس الأمن، على معالجة مسألة تحديد مكان إجراء المراحل الأولى من الحوار بعزم متجدد، ولا سيما لو اتخذت خطوات لتجريد كيسانغاني من السلاح حسب المقرر. وقد يكون من المفيد القيام في موعد مبكر بتعيين مستشار أقدم للميسر المحايد، مقره كينشاسا على أن يكون ناطقا بالفرنسية. وتعتقد البعثة أنه سيتم

التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة تحديد مكان الحوار قبل زيارة اللجنة السياسية لنيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وهي تعتبر كينشاسا في نهاية المطاف المقر الطبيعي للعملية السياسية غير أنها توصي ببحث حل مؤقت، من المحتمل كيسانغاني ويمكن إعادة النظر من جديد في كينشاسا في وقت لاحق عندما تتعزز الثقة بين الأطراف.

٧٦ - وقد أثارت البعثة مع الأطراف الحاجة إلى برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، فبدون هذا البرنامج لا يمكن إنهاء النزاع بشكل دائم. وينبغي أن يجري تناول هذه المسألة في نيويورك في شهر حزيران/يونيه، على أن تقوم الأطراف وبعثة الأمم المتحدة بالتحضير لذلك مسبقا. وتعترف البعثة أن هناك حاجة إلى الوقت وإلى نشر أكبر عدد من قوات حفظ السلام خارج نطاق المرحلة الثانية من البعثة لهذا الغرض. غير أنه ينبغي الآن الانكباب على التفاصيل حتى تكون الأطراف واثقة من إيلاء الاهتمام لهيكل لوساكا بأكمله.

٧٧ - وأثارت البعثة مسألة الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية في أثناء تبادل وجهات النظر وأوضحت أن مجلس الأمن سيعود إلى معالجة هذه المشكلة. ولم يدع أي طرف من أطراف النزاع الخارجيين أن له مصلحة طويلة الأجل في البقاء على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية سواء ضمن سياق عسكري أو اقتصادي. وتوصي البعثة مجلس الأمن بإنشاء فريق خبراء على وجه السرعة لموالاة النظر في هذه المسألة.

٧٨ - وقد اقترحت بعض الأطراف، بإيعاز من البعثة، اتخاذ تدابير لتبادل أسرى الحرب. وتحث مجلس الأمن لجنة الصليب الأحمر الدولية على تحديد اتصالاتها من أجل تحويل هذه الرغبة إلى نتائج عملية.

٧٩ - ويعرب جميع أعضاء بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عن شكرهم للقادة والحكومات في البلدان التي زاروها على كرم ضيافتهم واستجابتهم. ويعربون عن تقديرهم للعمل الشجاع الذي يتسم بالإصرار الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، السفير كمال مورجاني، ولقائد القوة، الماجور جنرال مونتاغا ديالو ولأفرادها العسكريين والمدنيين. ويعربون عن تقديرهم الحار لأفرقة الأمم المتحدة على أرض الواقع في جميع المواقع التي زاروها على الدعم المهني والسوقي المقدم منها، ولموظفي الأمانة العامة الذين رافقوهم على مساعدتهم الدؤوبة في ظروف اتسمت في الأغلب بالصعوبة.